المؤثرات الفقهية في تأصيل الأصول النّحوية

الأستاذ: طارق بومود
قسم اللغة والأدب العربي
كلية الآداب واللغات
جامعة سكيكدة – الجزائر

1- **علم أصول الفقه بين النّشأة والتّأصيل:** ولكي تتضح العلاقة بين الأصول الفقهية والأصول النّحوية كان لِزامًا عليّ أن أقف على المراحل التّاريخية الّتي مرّ بها كلا العلمين، وأحدّد زمن التأليف في علم الأصول كي تتضح لنا بجلاء العلاقة بين العلمين ومدى تأثير أحدهما في الأخر؛ حيث إنَّ عِلْم أصول الفقه قديمٌ قِدَم الفقه نفسه، فلا يُعقل أن يوجدَ فقهٌ دون أصول علميَّة تنظِّم طريقة استنباطه من مصادره، ومن الثابت- **في تاريخ العلوم**- أنّ تدوين أي علم يكون لاحقًا لوجوده وظهوره وهو أَمْرٌ طبيعي ومنطقي، وهذا ينطبق تمامًا مع أصول الفقه؛ فقواعد الاستنباط كانت موجودة منذ عهد النبي(ﷺ) إذ هو الذي تُؤْخذ عنه الأحكام حيث كانت الأحكام في عهده وحيًا مُنزَّلاً في كتاب الله تعالى أو من سُنَّته القوليَّة والعمليَّة، وفي فتاواه وقضاياه التي كان يقضي فيها بوحيٍّ من الله تعالى أو باجتهاده فيما يُعرض عليه من مسائل، وبهذا تكونت المجموعة الأولى من الأحكام الإسلاميَّة المستمدة من القرآن والسنة وما أقرَّه من أحكام شرعية وكذلك أقضية الصّحابة، ويوضح لنا ابن خلدون هذا المعنى بقوله: "اعلم أنَّ أصول الفقه من أعْظم العلوم الشّرعيّة وأَجلّها قدرًا وأكثرها فائدة، وهو النظر في الأدّلة الشّرعية من حيث تُؤْخَذُ منها الأحكام والتّأليف وأُصولُ الأدّلة الشّرعيّة هي الكتاب الذي هو القرآن، ثمّ السُّنّة المَبَيِّنَةُ لَه، فَعَلَى عَهْدِ النّبيّ(ﷺ) كانتِ الأحْكَامُ تُتَلَقَّى بَمَا يُوحَى إِلَيْه من القُرآنِ وَيُبَيِّنُهُ بِقَوْلِهِ وفِعْلِه بِخِطَابٍ شِفَاهيٍّ لا يَحْتاج إلى نَقْلٍ ولا إلى نَظَرٍ وقِيَاسٍ"[1] وعليه، لم تكن هناك من حاجة داعية إلى تدوين وتأصيل علم أصول الفقه؛ لأنّ الرّسول (ﷺ) كان مُبينًا لأحكام الشّريعة وشارحًا للمسائل الفقهيّة، وموضحًا بقوله وفعله المؤيد بالوحيّ والعصمة للقضايا الطّارئة.

ويتبيّن مما ذُكر، أن هذه المرحلة تحمل إرهاصات مبكرة، تفيد أن مقدمات علم أصول الفقه كانت متضمنة في القرآن الكريم ومنهج الرّسول القولي والعملي في كيفية النظر

إلى المسائل الشّرعية والأحداث الواقعة، ومعلما أصحابَهُ ذلك المنهج؛ إذ نجد أن الرسول (ﷺ) يبعث معاذ بن جبل إلى اليمن ثم يسأله عن كيفية استخراج الأحكام الشّرعيّة من أدلتها بما يُصلح ويخدم حال اليمن؛ حيث دار بينه وبين معاذ حوار تعليمي، يقول لمعاذ: "كيف تقضي إذا عرض لك القضاء؟ قال: أقضي بكتاب الله. قال: فإن لم يكن في كتاب الله؟ قال: فبسنة رسول الله. قال: فإن لم يكن في سنة رسول الله؟ قال: أجتهد رأيي ولا آلو. فضرب صدره، وقال الحمد لله الذي وفّق رسولَ رسولِ الله لما يرضي رسولَ الله" [2]. ويبدو من هذا الحوار، أنّ معاذًا كان يُدرك أن هناك أسُسًا ومناهج تتحكّم في عملية الاجتهاد والاستدلال؛ حيث أوضح لنا أن هناك ترتيبًا منهجيًا لأصول الأدلة، أولها الكتاب، ثم السنة، ثم الرأي وهو هنا يشير إلى الاجتهاد (القياس). ثم جاء عصر الصّحابة رضي الله عنهم وبين أيديهم مجموعة الأحكام المثْبَتة في كتاب الله تعالى وسُنَّة رسوله، ولكنَّه حدث في عصرهم من الأقضية والمشكلات ما لم يوجد في عصر النبي(ﷺ) فكان لا بد لهم من أن يجتهدوا في القضايا والوقائع التي جَدَّتْ في عصرهم فأعْمَلُوا فيها الرأي وكانوا يلحقون الشبيهَ بشبيهه ويُسوون بينهما في الأحكام، فإن لم يجدوا شبيهًا بذلوا الجُهد؛ لتشريع الحكم المناسب، مراعين المصلحة الداعية إلى ذلك.

ومن المعلوم أن فقهاء الصّحابة؛ أمثال عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود وعلي بن أبي طالب وغيرهم، ما كانوا يصدرون أحكامًا ولا يضعون حدودًا من غير منهج في الاستنباط، ولا قواعد للاستدلال فهذا علي رضي الله عنه، لمّا أراد أن يضع حدًّا لعقوبة شارب الخمر، نظر في مآلات الأمور؛ أي فيما يترتب عليه من أضرار، أو كما يُعرف عند الأصوليين إلحاق النّظير بنظيره عند تساويهما في العِلَّة؛ مِن ذلك ما رُوي عنه أنّه قال لعُمر: "إن الرّجل إذا شرب سَكِر، وإذا سَكِر هَذَى وإذا هَذَى افترى فحدُّه حدُّ المفتري ثمانون جلدة"[3] وهكذا نلحظ أن عصر الصّحابة كانوا ملتزمين فيه بمناهج وقواعد تتحكم في استنباط الأحكام واستخراج القواعد الشّرعيّة التي تأسست على أصول ثابتة، وإن لم يقوموا بتدوينها أو يصرحوا بها، فهي معلومة عندهم، حاضرة في اجتهاداتهم واستدلالاتهم ومبثوثة في ثنايا كلامهم وأقوالهم.

ولقد عَلِمَ الفقهاءُ المجتهدون– من بعد الصّحابة– اتساعَ النَّشاط الفقهيّ وتعدد مصطلحاته وتشعب الاختلافات بين الفقهاء فيه؛ لكثرة الحوادث والنّوازل الجديدة الّتي لم تكن في عهد

الرّسول وصحابته؛ حيث اتسعتْ الدّولة الإسلاميّة، ودخل في الإسلام كثيرون، فظهرت الحاجة أكثر وأكثر إلى الاجتهاد والاستنباط لوقائع ومشكلات لم تكن موجودة من قبل؛ حيث استدعى تخريج التّابعين على فتاوى الصّحابة، فضلاً عن الكتاب والسُّنَّة؛ ممّا أدى إلى اتّساع مجالات التّشريع للأحكام الفقهيَّة؛ حيث اجتهد التَّابعون في استنباط الأحكام، فكان لكلّ فقيه طريقته في الاستدلال والاستنباط، فمنهم من اعتمد على أقوال الصّحابة، كسعيد بن المسيب بالمدينة ومنهم من نَهَجَ منهاج المصلحة وإن كان بغير نصّ ومنهم من اتبع منهاج القياس؛ كإبراهيم النّخعي وهو من فقهاء العراق الذي كان يعمل على استخراج علل الأقيسة وضبطها والتّفريع عليها، بتطبيق تلك العلل على الفروع المختلفة[4]، وعليه فإنّ القواعد الأصوليّة في عهد التّابعين بدأت تأخذ طابعًا تجريديًا واصطلاحيًا، حتّى ينضبط بها التّفكير الفقهيّ نظرًا لكثرة الآراء الفقهيّة. فإذا تجاوزنا عصر التّابعين، ووصلنا إلى عصر الأئمة المجتهدين، نجد المناهج تتمايز بشكل واضح، ومع اختلاف هذه المناهج يزداد معها تباين قوانين الاستنباط وتتضح معالمها وأسسها بين هؤلاء الأئمة؛ فنجد أبا حنيفة (80هـ– 150هـ) –مثلا– يُحدد مصادر التشريع الأساسية بالكتاب والسنة، ففتاوى الصّحابة، يأخذ ما يجمعون عليه، وما يختلفون فيه ليتخير من آرائهم، ولا يخرج عنها ولا يأخذ برأي التابعين؛ لأنهم رجال مثله، ونجده يُكثر الأخذ بالقياس والاستحسان بشكل بيّن، حتى قال فيه تلميذه محمد بن الحسين الشيبانى: "كان أصحابه ينازعونه في القياس، فإذا قال: أستحسن، لم يلحق به أحد"[(5)]؛ حيث غلب على أبي حنيفة وأتباعه الأخذ بالقياس والرأي لعدم توافر الرواية الصّحيحة لديهم.

أمَّا إمام دار الهجرة مالك بن أنس (93هـ– 179هـ) فكان يتبع منهجًا أصوليًا واضح الأسس، فكان يعتمد على الكتاب والسّنة الصّحيحة، ثم عمل أهل المدينة في استنباط الأحكام الشّرعيّة، كما غلب عليه الأخذ بالرّواية؛ حتّى أضحت آراؤه ومنهجه مذهبًا له أتباع ومريدون، حتّى لُقبت بمدرسة الحديث؛ كون المدينة موطن الصّحابة ومكان الوحي.

2–**إسهام أصول الفقه في نشأة علم أصول النّحو:** إن البحث في التّكوين التّاريخي لعلم أصول النّحو يستدعى منّي تتبع مراحله وإبراز العوامل الّتي أسهمت في تأطيره وبنائه من خلال التّعرف على تطوّره التّاريخيّ من لحظة الميلاد وصولاً إلى مرحلة النّضج والاكتمال، محاولاً تلمس إرهاصاته الأولى الّتي أسست موضوعه ورسمت منهجه وصاغت مصطلحاته. وإنّ المتتبع لنشأة علم أصول النّحو – فهو كغيره من العلوم– نشأ متدرجًا، فكان

في بداية الأمر مبثوثًا في ثنايا كلام أئمة اللّغة والنّحو، متفرقًا في مؤلفاتهم اللّغويّة والنّحويّة منذ مراحل النّحو الأولى(مرحلة الوضع والتكوين) فقد أشاروا إلى هذه الأصول في سياقات متعددة وتحدّثوا عن القياس ونشأته وتطوّره وتكلموا كذلك عن السّماع والقياس والعلّة ومنهج النّحاة في التّعامل مع هذه الأصول.

وتُشير بعض الرّوايات أن أوّل من سعى إلى تأسيس في أصول العربية هو علي رضي الله عنه؛ إذ يقول: "سمعت ببلدكم لحنا فأردت أن أضع كتابًا فى أصول العربية"[6] أي وضع قواعد وقوانين عامة لعلم النحو، كما نهج النُّحاة بعد هذا النهج، فكان في طلعتهم عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ت(117هـ) كان شديد التّجريد للقياس[7]، وما ورد عن ثعلب في وصف كتاب سيبويه قال: "والأصول والمسائل للخليل، وما ورد فى وصفه أيضا: جامع لأصول النحو وفروعه"[8] وكذلك الخليل بن أحمد (ت175هـ) كان الغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النّحو وتعليلها، إضافة إلى جهود كل من سيبويه والمازني والمبرد والكسائي وغيرهم من أئمة النّحو من البصريين والكوفيين الذي ألمحوا إلى وجود أصول وأدلة للنّحو؛ حيث نجد إشارات كثير لهذه الأدلة في مصنفاتهم النّحوية من حديثهم عن السّماع والقياس والعلّة وأنواعها والإجماع، وكلّها جاءت في سياق الحديث عن النّحو الوظيفي العملي وليس في إطار التّقعيد أو التّأسيس لعلم أصول النحو. وواضح أنَّ المقصود من كلمة الأصول في هذه المرحلة أنها تدل على القواعد والقوانين العامة لعلم النحو، وأنّها في أوّلها كانت تعني بتلك المبادئ البسيطة غير المعللة؛ حيث إنّها كانت تهتم أكثر بالضوابط العامة للنطق الصّحيح، إلاّ أنّها أخذت تنمو وتترسخ معالمها شيئًا فشيئًا حتّى أصبحت عِلْماً راسخًا معللا جامعًا لجهود السابقين من علماء النّحو.

وهذا يعني أن أصول النّحو كانت مصاحبة لظهور النّحو، وضرورية له؛ فلم يكن ليظهر النّحو بهذا الشكل إلاّ بعد أن راعى النّحاة – في وضعه– هذه الأصول بدقة؛ حيث كانت طريقة جمع المادة اللّغويّة من أفواه العرب الخلّص، وكيفية استنباطها والقياس عليها، وطريقة التّعليل والتّوضيح أمورًا قائمة في أذهان النّحاة ومنهجهم، تستخدم قبل وبعد وضع القواعد، ولعله سبقت هذه أصولُ النّحو في الظهور؛ لأنها عبارة عن ظواهر لغويّة. والمعلوم لديّنا أنّ هذه الظواهر تسبق الدّراسات اللّغويّة ويُوضّح لنا هذا المعنى مهدي المخزومي بقوله: "والأصول النّحوية ليست إلاّ عادات كلامية، أو ظواهر لغوية خاصّة، والنَّحو إنّما يخضع

لهذه العادات، أو الظواهر، ويفسّر بها، وهي ممّا يُعلَّل؛ لأنها مستمدّة من الظواهر اللُّغوية العامّة"[9] وهذا المعنى نجده متضمنًا في تعريف أصول النّحو عند كل من الأنباري والسيوطي؛ فهو يشير إلى أن هناك أُسسًا عامة، وأدلة إجمالية يُستعان بها في كيفية الاستدلال، وهي في حقيقتها ظواهر لغويّة كلية أو خاصة، تتجلّى في: السّماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال، وكذلك تُسعفنا هذه الأدلة في معرفة الفروع الّتي تفرّعت منها، فهذه الأدلة كانت موجودة عند أوائل النّحاة في صورتها العمليّة التّداوليّة، قبل إقرارها بالبحث والدّرس أو قبل تدوينها في كتب مستقلة، وهذا الأمر طبيعي في نشأة العلوم، فهي تبدأ أولا في البحث عن جزئيات وتتبع الممارسات العملية للظّاهرة المدروسة، ثّم تأتي بعدها المرحلة الثّانية الّتي تتمثل في إدراك القوانين العامة الّتي تَحكم وتُؤثر في الظَّاهرة، ثّم بعدها تتم عملية صياغة القانون العام، التي تكون في شكل نظريّة أو أصول عامة تساعد الباحث على تفسّير وتبيان القواعد التي تتحكم في جزئيات الظاهرة، وهذا ما وقع مع أصول النّحو.

3- التّأليف في أصول النّحو: لمَّا ضُبِطت قواعد اللّغة واستقرت أصولها، واتضحت حدودها النِّهائيَّة سعى بعض العلماء إلى تأصيلِ النّحو؛ فقاموا بجمع قواعد هذه الأصول من المؤلفات النّحوية وحاولوا تقنينها حيث اهتم القدماء من النّحاة بإفراد علم أصول النَّحو بالتَّأليف المستقل بدْءًا بأبي بكر محمد بن السّراج (316هـ) الذي ألف فيه كتابًا وسمه (الأصول في النّحو) ثم جاء بعده أبو القاسم الزجاجي (ت316هـ – 929م) صاحب كتاب (الإيضاح في علل النّحو) كما تطرّق إلى هذا الموضوع ابن جني (ت392هـ) في كتاب (الخصائص) ثم أتى بعده ابن الأنباري (513هـ– 577هـ) فألّف في هذا المجال رسالتين مختصرتين هما: الأولى(الإغراب في جدل الإعراب) والثانية (لمع الأدلة في أصول النّحو) ثم تلاه جلال الدين السّيوطي؛ حيث ألّف كتابا وَسَمَه (الاقتراح في علم أصول النَّحو) (849هـ_911هـ).

ولعلّه من المفيد أن أعرض جهود وإسهامات هؤلاء النّحاة في التّأسيس والتّأليف في علم أصول النّحو في ضوء منهج أصول الفقه، ضمن التلاقح وتمازج العلوم وتداخلها الذي لزم نشأة هذا العلم منذ بدايته الأولى، وهذا إن دّل فإنّما يدّل على تنوع مصادره وكذلك وجود روابط وعلاقات علمية ارتبطت به والتّي أسهمت في نشأته وتأسيسه، وكان من طلائع هذه العلوم علم أصول الفقه الذي كان له دور فعّال في توجيه أصول النّحو موضوعًا ومنهجًا؛ لكونه دُوّن قبل النّحو وأصوله، ثم دُوِّنَت فيما بعد العلوم غير الشّرعية، كاللّغة والنّحو وغير

ذلك؛ يقول السّيوطي في هذا الشّأن: "إنه منذ منتصف القرن الثاني الهجري بدأ العلماء المسلمون يسجلون الحديث النبوي ويؤلفون في الفقه الإسلامي والتفسير القرآني، وبعد أن تم تدوين هذه العلوم اتجه العلماء وجهة أخرى، نحو تسجيل العلوم غير الشرعية ومن بينها اللغة والنحو"[10]. وعليه؛ فإنّ منهجية التأليف والتبويب والتقسيم وطريق بناء العلوم كان ظهورها أولاً عند المفسرين والفقهاء والأصوليين الذين وضعوا الأساسات الأولى في كيفية عرض المادة العلميّة تأصيلا وتأليفا ثم استفاد منها النحاة في بناء النحو على أصوله.

وإنّ المتأمل في مسيرة التّأليف لعلم أصول النحو – من خلال مساره التاريخي– يجد أنّها لم تنشأ من فراغ، بل كان له عوامل رئيسة وجّهت حركته وأطّرت موضوعه وصاغت مصطلحاته، ولعلّ أبرز هذه العوامل هو احتكاك النّحاة بالفقهاء؛ إذْ أنّ النّحاة لم يكونوا بعيدين عن الفقهاء وهم يضعون للفقه أصولا يستعينون بها في بحث مسائل الفقه المختلفة، ولهذا كان من الطبيعي أن يستفيد النّحاة من تجربة الفقهاء في استخلاص أصول الفقه واستثمارها في دارسة النّحو وتأصيله، وهذا ما ذهب إليه سعيد الأفغاني بقوله: "ولم تنقض المئة الثانية حتى كان للفقه كتبه ومذاهبه وأصوله، كما كان للدين أيضا كتبه وجدله وأصوله ومتكلموه وفرقه. دوّن أولاً الفقه وأصوله والحديث، ثم جاء النحو يتقدم رويدا رويدا، وبدأ يُدوَّن وتنسق أبوابه وفصوله، ثم جاءت بعد الطبقة الأولى طبقات وتميزت المذاهب فيه بعضها من بعض، ثم كان له أصوله أيضا. ويقر النحاة بأنهم احتذوا في أصولهم أصول الفقه عند الحنفية خاصة"[11]. والظاهر من القول هو إثبات قاطع لتأثر النّحاة بأصول الفقه ويتضح جليّا في تصنيف وتأليف مؤلّفاتهم وكذلك اعتمادهم الأسلوب نفسه في الترتيب وتقسيم المسائل النّحوية ومعالجة القضايا الأصولية.

أولا– جهود ابن السّراج في نشأة أصول النّحو: يعد كتاب الأصول في النحو لابن السّراج أوّل مصنف يحمل اسم (الأصول) وفي هذا السّياق يقول أبو المكارم: "أما علم أصول النّحو فهو المحاولة المباشرة من النّحاة لدراسة هذه الخطوط التي اتبعت في الإنتاج النّحوي، وهي محاولة متأخرة فترة طويلة عن الوجود الواقعي لأصول التّفكير النّحوي؛ إذ إن أوّل من يشار إلى أنه قد قصده بالدّرس هو أبو بكر محمد بن السرى بن السّراج المتوفى سنة 316 هـ في كتابيه: أصول النّحو الكبير والصغير"[12] كما لقي هذا الكتاب إعجاب القدماء واستحسانهم؛ كونه جمع أصول العربيّة وأخذ مسائل سيبويه ورتبها أحسن ترتيب، فأصبح

المرجع إليه عند اضطراب النقل واختلافه، إضافة إلى هذا، جمع فيه مقاييس العربية وكذلك تحدّث عن السّماع ومصادره، وعن القياس ومفهومه، وعن العلل وأنواعها، فالذي امتاز به ابن السّراج في هذا الكتاب، أنّه جمع في أصوله، عرضًا شاملاً للمسائل النّحوية مع تنظيم منطقي وترتيب منهجي؛ فوضّح النّسق الذي سار عليه النّحويون من بعده [13].

لقد أحدث ابن السّراج تحولا جذريًا في التّأليف في النّحو، فهي محاولة جادة جمع ما بين الأصول النّحويّة الكليّة الّتي تتخذ صفة الإجمال، وبين الأحكام التّفصيليّة الّتي تفرّعت من تلك الأصول والمبنية عليها أي أنه استطاع إبانة العلاقة بين أدلة النّحو الّتي تنحو نحو التّجرد والتّعميم، وبين علم النّحو الذي يشتغل على التّجريب والتّطبيق من خلال الالتزام بهذه الأصول.

ويعدّ ابن السّراج من أبرز النّحاة البصريين النّابهين؛ حيث كان يتمتع بقدرة علمية فذة وتفكير نحوي متميز؛ فضلا عن ذلك فإنّه مزج النّحو بالمنطق الذي كان سمة عصره. بالإضافة إلى هذا، فإنّه كان يتصف بعقليّة منظمة يؤكدها ذلك، قول مؤرخو النّحو فيه: "إنّ النّحو كان مجنونًا حتّى عقله ابن السّراج"[14] وهذا القول يشير إلى قيمة الآراء النّحويّة والقواعد الأصوليّة الّتي عقلن بها ابن السّراج النّحو؛ إذ إن المؤلفات النّحوية التي كتبت قبله كانت تتصف بالاضطراب في التّبويب والتّصنيف والتّداخل والتّعقيد؛ أيّ أنها كُتب تغيبُ عنها صفة التّنظيم والتّرتيب والتّأصيل، كما أنها تنزع نحو التّوسع والتّفصيل والتّشعب في قضايا ومسائل النّحوية، نحو: كتاب سيبويه والمقتضب للمبرد.

كما أقرّ محققو كتاب (سر صناعة الإعراب) لابن جني بأن حركت التّأليف في النّحو– خلال القرن الرّابع الهجري– اتخذت توجهًا جديدًا تمثلت في تأصيل النّحو وبنائه على أصوله التي تنشأ منها فكان أوّل تأليف في هذا المجال على يد ابن السّراج في كتابه أصول النّحو الكبير والصّغير[15]. والظاهر أن الحاجة إلى هذا النّوع من التأليف كانت ضرورة ملحة، نظرًا لبروز الخلافات النحوية والتباين في الآراء بين النحاة، وكذلك ظهور نزاعات مذهبيّة بين الكوفة والبصرة، ممّا استدعت الحاجة إلى ضبط القواعد والأسس في التأصيل النّحوي.

ولقد أوضح محمود سليمان ياقوت بأنّ كتاب ابن السّراج قد اختصر فيه أصول العربيّة وجمع فيها مقاييسها ونظر في دقائق سيبويه وعوّل على مسائل الأخفش والكوفيين، وخالف أصول البصريين في مسائل كثيرة[16]، وأكّد محمد عيد بأن ابن السّراج هو صاحب

أوّل مؤلف مشهور في هذا الموضوع[17] ويقصد ها هنا أصول النّحو، وقد اعتمد ابن السّراج منهجًا قويمًا في عرض مادة كتابه فهو لم ينهج نهج الأولين الذين سبقوه في التأليف في هذا المجال؛ بل كان مخالفا لهم؛ حيث أدرك أن مدار علم النحو مبني على استخراج الأصول النّحويّة من بطون أمّات الكُتُبِ التي سبقته من كتاب **سيبويه** والمقتضب للمبرد، كما نوّه كثير من علماء العربية بقيمة الكتاب الذي تركه **ابن السّراج** كونه سَليما من التّعقيد والغموض في عرض المسائل النّحويّة؛ إذ جعله يسيرًا على الطلبة والدّارسين.

ثانيًا: جهود ابن جني في تأسيس علم أصول النحو: لقد كان أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ) من أوائل من استفاد من الجهود النّحوية الّتي سبقته في الدّرس النّحوي، ولاسيّما جهود شيخه أبي علي الفارسي(ت377هـ) الذي كان يعتمد على التفكير المنطقي في تحليلاته وقياساته واستنباطاته النحوية؛ حيث أظهر الفارسي قدرة على تحديد مفهوم القياس والتوسع فيه وتطبيقه على المسائل النّحوية والتصنيف حتّى تعجب ابن جني كثيرا من مهارته في القياس فيقول: "ما كان أقوى قياسه(...) فكأنّه كان مخلوقا له"[18] كما أشاد عدد من الدارسين –قديمًا وحديثًا– بالدور الذي قام به الفارسي في إرساء بعض معالم أصول النحو؛ إذ نجد شوقي ضيف يقرر هذا الدور قائلا: "وقد استضاء به – يعني ابن جني بأبي علي الفارسي– في كثير من الأصول التي حرّرها في كتابه الخصائص"[19] حيث استفاد ابن جني كثيرا من آراء أستاذه الفارسي في تقرير الأصول والقوانين العامة الّتي حرّرها في كتابه الخصائص، وهذا الكتاب يعدّ من أوائل الكتب الّتي كُتبت في أصول اللّغة؛ حيث اشتمل على أهم مسائل هذا الفن نحو: العلّة والقياس والسّماع وتركيب اللّغة... ونحوها، فقد صرّح فيه بأنّه قام بجمع علل النّحو من كتب النّحاة الأوائل، وقد انتهج ابن جني في بناء علم أصول النحو على نهج علمي أصول الكلام وأصول الفقه وبيان ذلك ما ساقه في كتاب الخصائص كما فعل معاصروه من الفقهاء في جمع علل الفقه من كتب محمد بن الحسن؛ حيث يقول: "لم أرَ أحدًا من علماء البلدين –البصرة والكوفة– تعرّض لعمل أصول النّحو على مذهب أصول الكلام والفقه فأما أصول أبي بكر فلم يلملم فيه بما نحن عليه إلا حرفا أو حرفين من أوله"[20] وكذلك كتب محمد بن الحسن (ت189هـ) إنما ينتزع أصحابنا منها العلل؛ لأنهم يجدونها منثورة في أثناء كلامه، فيجمع بعضها إلى بعض بالملاطفة والرفق"[21].

وهذا القول يشير إلى أنّ ابن جني أحدث تحولا جديدا في المنهج النحوي؛ حيث انتقل من البحث في الظواهر النحوية التفصيلية إلى البحث عن المبادئ الكليّة، فليس غرضه من تأليفه كتاب الخصائص الحديث عن المرفوعات والمنصوبات والمجرورات، ودليل ذلك قوله: "ليس غرضنا فيه الرفع والنصب والجر والجزم؛ لأن هذا أمر قد فرغ في أكثر الكتب المصنفة فيه منه، وإنّما هذا الكتاب مبني على إثارة معادن المعاني، وتقرير حال الأوضاع والمبادئ، وكيف سرت أحكامها في الأنحاء والحواشي"[22] حيث أُلف في هذا المضمار كتبًا كثيرة ممن سبقوه، وإنّما أراد دراسة الأصول الّتي قامت عليها الأحكام النّحويّة من خلال ضبط أصولها الكلية، وهذا لا يتم إلا بعد أن يصل النحو درجة من النضج والاكتمال، فكان النحو العربي في القرن الثالث للهجرة بأمس الحاجة إلى منهج صارم لضبط الأصول النحوية؛ مما اضطر النّحاة إلى الاستفادة من علم أصول الفقه، حينما شعروا بالفائدة العلمية التي يمكن أن تعود على الدرس النحوي عند الاتصال بالفقهاء، وما في أيديهم من منهج.

ولقد ظهرت قيمة منهج الفقهاء حين حاول بعض العلماء وضع أصول النحو تشبه أصول الفقه؛ بل إن القدماء حين كانوا يعرّفون أصول النحو كانوا يقرنونه بأصول الفقه[23]، وهذا التأثر بمنهج علم أصول الفقه ظاهر عند ابن جني في كتاب الخصائص عند تناوله أصول النحو على طريقة منهج الفقهاء متبعا أسسه المنهجية وطريقته العلمية المنظمة؛ حيث كان متأثرا في ذلك بمذهب أبي حنيفة كما أوضح حسن خميس الملخ أنّ اتخاذ ابن جني من علم أصول الفقه أنموذجا لبناء علم أصول النّحو على غراره لا يدل على عجز النحويين عن إيجاد هيكل مرجعي خاص بهم؛ بل يدل على أمرين آخرين:

أ– وجود مناسبة بين أصول النحو وأصول الفقه؛ لأن النحو معقول من منقول كما أن الفقه معقول من منقول.

ب– إن علم أصول الفقه الذي أرسى الإمام الشافعي أسسه "لم تكن أصول الشافعي– رحمه الله– اختراعا، بل كان استنباطا من فقه من سبقه من الفقهاء يهدف إلى ضبط مناهج الفقه الإسلامي، وكذلك أراد أن يفعل ابن جني؛ لأن النّحاة كلهم كانوا يقتبسون ويعللون ويستحسنون ويعارضون وغير ذلك فتحققت المناسبة بين الفقه الإسلامي والنحو العربيّ"[24]. والملاحظ في كتاب الخصائص أنّه لم يتضمن موضوعًا واحدًا؛ بل يجمع موضوعات العربية، فهو يحوي مجموعة من المباحث تناولت الظّاهرة اللّغوية بكلّ أبعادها؛

حيث قدَّم ابن جني دارسة وافية وشاملة تخص تأصيل القضايا اللّغوية، من نحو وأصوله وتصريف وقوانينه ومناسبة الألفاظ لمعانيها ونشأه اللغة ولهجاتها وغيرها، مسترشدًا في ذلك بمنهج علم الكلام وعلم أصول الفقه في تقرير واستخلاص القوانين الكلية للظواهر اللغوية.

أ- تأثّر ابن جني بأصول الفقه: أمّا تجليات تأثّر ابن جني بأصول الفقه فهي كثيرة، فالمتأمل في كتاب الخصائص يجد أنّ ابن جني كان متأثرا إلى حد كبير بأصول الفقه الحنفي خاصة؛ حيث أفاض في بيان القياس وأقسام العلل النّحوية على نهج الفقهاء من حمل الفروع على الأصول والحمل على الظاهر وتطبيق قاعدة الاستحسان على بعض الأبنية اللغوية، كما أشار شوقي ضيف إلى هذا التّأثر بقوله: "ونحسّ أثر المباحث الفقهيّة حين يتحدث عن حمل الفرع على الأصل، والعكس والحمل على الظاهر وغلبة الفروع على الأصول واختلاف اللغات، وكلها حجة على نحو ما يختلف الفقهاء ويعود مرارًا إلى مراجعة الأصول والفروع"[25] فتأثّر ابن جني بأصول الفقه لم يكن أمرا خفيا؛ بل كان معلنا ومصرحا به، وهذا ما نلمسه من قول ابن جني: "لسنا ندعي أن علل أهل العربية في سمت العلل الكلامية البتة بل ندعي أنَّها أقرب إليها من العلل الفقهية"[26]. وعليه، فإنّ ابن جني أوّل من نص على الصّلة الموجودة بين علل النحويين وعلل المتفقهين، فالنّحاة قاموا بانتزاع العلل النّحوية من علل الفقهاء و معلّلاً هذا التّأثير بقوله: "وذلك إنهم يحيلون على الحس ويحتجون فيه بثقل الحال وخفتها علة النّفس وليس كذلك علل الفقه"[27]. وعليه، فإنّ ابن جّني انتهج منهج الفقهاء في استنباط العلل من خلال قيامه باستقرائه كل ما تناثر منها في كتب النّحاة الذين سبقوه؛ حيث قام بجمع بعضها إلى البعض في باب وسمه (علل العربية أكلامية هي أم فقهية). وفي هذا السّياق يُثار التّساؤل؛ ما الجديد الذي أحدثه ابن جني في منهج التّأليف لعلم أصول النّحو؟ وكيف عالج الموضوعات الأصوليّة؟ وإنَّ الجديد الذي أضافه ابن جني في منهج التّأليف في اللغة والنحو؛ يمكن إجماله في:

- امتاز منهج التّأليف النّحوي عند ابن جني عمّن سبقه بأنه طبّق فكر أصول الفقه على المباحث اللّغوية والنّحويّة، فَقَدْ تَنَبَّهَ ابن جِنِّي إلى ضرورة أنْ تكون للنحاة كتبٌ في الأُصول تُناظِر كتبَ أُصول الكلام والفقه وشَعَرَ أنّ النحاة السابقين من بصريّين وكوفيّين لم يُعْنَوا بمثلِ هذه الدراسات فعقَد العزمَ على أنْ يضع كتاباً يعالجُ فيه المباحث الأُصوليَّة في النحو على مذهب أُصول الكلام والفقه، فوضعَ كتابَه الخصائِصَ الذي جاء زاخراً بالقواعدِ

والأُصولِ، وبخاصَّةٍ فيما يتعلَّقُ بالقياس والعِلّة والمبادئ العامَّةِ للعربيّة[28]، وعلى الرغم من ذلك كان كتابُ الخصائِص كتاباً عامّاً شامِلاً كثيراً من أبوابِ العربيّة كالنحْوِ والصرْفِ واللُّغةِ والقياسِ والتعليلِ وما يتصلُ بالرواة وغير ذلك.

– إن منهج التّأليف النّحوي عند ابن جني يتصف بصفة الشّمول والتّكامل في مباحثه ذلك أنّ الدّراسات التي سبقته كانت تفتقر إلى التّعمق في الظواهر اللغوية، وكذلك أنها لم تعمل على إحداث التّكامل فيما بينها؛

– إنَّ أهم ميزة تفرد بها ابن جني هو أنه وضع للنحاة نظرية في شكل نظام لغوي عام يتجاوز حقل اللغة نفسها بصفتها ألفاظًا ومعاني لتتناول أسس التفكير النحوي والتعبير الفني[29]؛ أي أنّ نظرة ابن جني لعلم أصول النّحو لم تكن في إطار النظام النحوي فحسب؛ بل أن تصوره لهذا العلم يتأسس على أن اللغة نظام متكامل لا تنفصل أجزاؤها بعضها عن بعض؛

– أسهم ابن جني في جمع أصول النَّحو بعد ما كانت متفرقة في كتب النّحو إلى أن جمعها وأفرد لها كتابا، وأفاض في الكلام عنها وعن غيرها من مسائل النحو واللغة وفقهها؛

– قام ابن جني بالتفريق بين علم النحو وأصول النحو، خلاف لما كان عند ابن السراج الذي لم تتمايز عنده حدود العلمين أما ابن جني فعمل على تحديد مجالات العلمين، ويتضح هذا من خلال قوله:" فإن هذا الكتاب ليس مبنيا على حديث وجوه الإعراب، وإنّما هو مقام القول على أوائل أصول الكلام وكيف بدئ وإلام نحيّ"[30] ومن هذا الشاهد يتبين إدراك ابن جني لخصوصية كلّ من علم النحو وعلم أصول النحو والحدود الفاصلة بينهما.

ب- آراء العلماء في كتاب الخصائص: إنّ ما قام به ابن جني في كتاب الخصائص بشكّل عام هو تبيان القواعد العامة الأصولية للغة في مختلف تجلياتها الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية فهو ليس كتابًا في أصول النحو بمعناه الاصطلاحي، بل هو كتاب يكشف لنا أسرار وخصائص اللغة العربية، ولا يمكننا أن ندعى أنه كتاب في أصول النحو وهذا لعدة أسباب أذكر منها:

– إنّ ابن جني في كتاب الخصائص لم يقم بضبط وتحديد هذا العلم بشكل دقيق وواضح؛ إذْ أنَّه لم يسع إلى تشخيص مفاهيمه الأصوليّة بالتّعريف والحصر، كما تناول هذا

العلم في أبواب متفرقة لا رابط لها ولا جامع يجمعها، فهي مبثوثة وموسعة في ثنايا الكتاب مع العلم أنّها من صميم أصول النّحو.

– إنّ القارئ لكتاب الخصائص للوهلة الأولى يجده كتابًا في خصائص العربيّة اشتمل جميع مستوياتها الصّوتية والصّرفيّة والنّحويّة والدّلاليّة وغيرها من المباحث اللغوية، فكان هدفه من تأليف هذا المصنف هو كشف أسرار العربية؛ إذ يصرح بهذا، قائلاً: "واعتقادي فيه أنه كتاب من أشرف ما صنف في علم العرب وأذهبه في طريق القياس والنظر وأعوده عليه بالحيطة والصون وآخذه له من حصة التّوفير والأوان وأجمعه للأدلة على ما أودعته هذه اللغة الشريفة من خصائص الحكمة ونيطت به من علائق الإتقان والصّنعة "[31] وعليه، فإن كتابه عام وشامل يختصّ بنظام اللغة العربيّة ككلّ.

– يؤكد جميل علوش إنّ كتاب الخصائص ليس كتابا منهجيًا يصلح لأن يقدم للطلبة في حلقات العلم والدراسة لقصوره من ناحية التّرتيب والتّبويب، فمسائله التي تتعرض لهذا الموضوع مشتتة في الكتاب[32]. لذا لم تكن هذه المؤلفاتُ سواءٌ كتب العِلل أو الخصائص تُمثِّل أُصول النّحو العربيّ، وإنّما تناولت جوانبَ من هذه الأُصول، إمّا بِتناول جزْئِيَّة منها كالعِلَل أو دراسةِ أبواب من الأُصول ضِمْن دراسة عامَّة شامِلة، وهكذا كانت أصول النحو قبل ابن جني متفرقة في كتب النحو إلى أن جاء ابن جني فبسطها وأفرد لها كتابا، وأفاض في الكلام عنها وعن غيرها من مسائل النحو واللغة وفقهها.

ثالثا: جهود ابن الأنباري في تأصيل علم أصول النحو: إنّ جميع المحاولات التي سبقت ابن الأنباري في تأسيس علم أصول النّحو من حيث الموضوع والمنهج والمصطلح لم ترق إلى درجة الاستقلالية والتمايز؛ بل بقيت مرتبطة بالمباحث اللغوية والنحوية إلى أن جاء ابن الأنباري أبو البركات في القرن السادس الهجريّ مستفيدا من جهود السابقين من علماء النحو في تأسيس علم أصول، وذلك حينما ألف كتابا مستقلا في هذا الفن على غرار مؤلفات أصول الفقه ووسمه (لُمع الأدلة في أصول النحو) وتناول فيه هذا الفن كاملا راسمًا حدوده ومبيّنًا قواعده، وأنواعه، ومسائله، ومبرزا معالمه ومبادئه فعدّ – بذلك– مؤسس هذا الفن كما صرح هو بنفسه في مواقع كثيرة من كتبه، بأنه أوّل من ابتكر علم أصول النّحو التي تقوم عليه فخصّه بكتاب (لمع الأدلة). كما تحدث ابن الأنباري عن سبب التأليف في علم أصول النحو، فقال في مقدمته: "إن جماعة من أهل الفضل والاستبصار سألوني بعد ابتكار كتاب

(الإنصاف في مسائل الخلاف) وكتاب (الإغراب في جدل الإعراب) أن أُعزز لهم بكتاب ثالث في الابتكار يشمل على علم أول النّحو المفتقر إليه غاية الافتقار؛ ليكون أوّل من صنّف في هذه الصناعة الواجبة الاعتبار"[33] كما أنه حدد حد وده وأبان موضوعه وكشف غاياته من تصنيف هذا الفن وقد ذكر هذا، فقال:" وألحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما وهما علم الجدل في النّحو، وعلم أصول النّحو فيعرف به القياس وتركيبه وأقسامه من قياس العلة وقياس الشبه وقياس الطرد، إلى غير ذلك على حد أصول الفقه، فإن بينهما من المناسبة ما لا يخفى؛ لأن النحو معقول من منقول، كما أن الفقه معقول من منقول، ويعلم هذا حقيقة أرباب المعرفة بهما"[34] كما ذهب بعض من الباحثين إلى القول بأن ابن الأنباري أوّل من ألف في الخلافات النّحويّة على طريقة الخلافات الفقهيّة، فكان السّباق في تطبيق مناهج الأصوليين على قضايا النّحو فهذا سعيد الأفغاني يقرر "بأن ابن الأنباري أوّل من وضع علم أصول النحو على نسق فن أصول الفقه، وهذه أوليّة لا ينازع فيها ابن الأنباري منازع"[35] ومن هذا يمكن القول أن ابن الأنباري لم يبتكر منهج خاص لبناء أصول النحو؛ بل كان منهجه نتيجة صريحة لتأثره بمناهج الفقهاء في وضع الأصول.

أ– تأثّر ابن الأنباري بأصول الفقه: إنّه لمن الضّروري أن أتناول هذا العنصر المهم الذي ينصب أساسا في تبيّان الأثر الذي تركه أصول الفقه في بناء علم أصول النّحو عند ابن الأنباري؛ نظرًا لارتباطه بإشكالية البحث وأهدافه، فالمتأمل في كتبه التي ألفها في أصول النحو بدْءًا من (الإنصاف في مسائل الخلاف) إلى رسالته (الإغراب في جدل الإعراب) ووصولا إلى رسالته (لمع الأدلة في أصول النّحو) نلتمس تأثرا واضحا بمنهج أصول الفقه؛ في بناء أصول النحو من حيث طريقة بنائه، ورسم حدوده وتوضيح لمعالمه، كما لا يفوتنا أن نشير هنا إلى محاولات سبقت ابن الأنباري للتأليف من هذا العلم اتسمت بطابع التّجديد والتميز، فقد ذكرت كتب التراجم بعضا منها نحو: (الإيضاح في علل النحو) للزجاجي.

ومن المعلوم كذلك، أنّ ابن الأنباري قد حاز ثقافة فقهية، وله مؤلفات كثيرة في فقه الشافعية، بل عدّه بعض العلماء من زعماء هذا المذهب، فكان من الطبيعي أن يتأثر بمناهج الفقهاء والأصوليين وينسج على منوالهم، فهو نفسه يعترف بأنّه ألّف كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف "على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعيّ وأبى حنيفة"[36]. كما أنه يقرر صراحة أنه ألف أصول النحو على حد أصول الفقه، فإن بينهما من المناسبة ما لا يخفى؛

لأن النحو معقول من منقول، كما أن الفقه معقول من منقول ويعرف أصول النحو بقوله: "اعلم أن أصول النحو هي التي تفرعت عنها فروعه وأصوله كما أن معنى أصول الفقه هي أدلة الفقه التي تفرعت عنها جملته وتفصيله"[37]. ويتبين من هذا أن ابن الأنباري أراد أن يضع للنحو أصولا تماثل أصول الفقه التي وضعها الفقهاء للفقه بتأثرهم في المنهج والمصطلح بل في تعريف العلم نفسه وتسميته. ولعل الدافع لهذا التأثر تأثره بالخلافات المذهبية خاصة بين الشافعية والحنفية؛ حيث طلبت منه جماعة من الفقهاء المتأدبين والأدباء المتفقهين" أن يلخص لهم كتابا لطيفا على مشاهير المسائل الخلافية بين نحوي البصرة والكوفة، على ترتيب الخلاف بين الشّافعي وأبي حنيفة؛ ليكون أوّل كتاب في علم العربية على هذا الترتيب وألف على هذا الأسلوب لأنه ترتيب لم يصنف أحد من السلف، ولا ألف عليه أحد من الخلف"[38] كما علّق سعيد الأفغاني هذا الأمر في سياق تقدمه لكتاب (الإغراب في جدل الإعراب) لابن الأنباري بخصوص هذا التّأثّر بقوله:" وبذلك تحققت للنحو أمنية طالما تطلع إليها الكثيرون منذ المائة الثانية"[39] وعليه بني ابن الأنباري علم أصول النحو على نهج ونسق علم أصول الفقه وتجلى هذا التأثر في الرسالتين الأولى (الأعراب في جدل الإعراب) والثانية (لُمع الأدلة في أصول النّحو).

ولعلّه من المفيد أن نشير إلى أن مصطلح أصول النحو لم يتحدد معناه الاصطلاحي رغم حضوره في مصنفات النحاة كابن السراج وأبي علي الفارسي وابن جني وغيرهم، فهم لم يقوموا بتعريفه وضبطه طوال مراحل التأليف النحوي السابقة؛ بل بقي معناه عائما غير واضح الأسس والمعالم إلى أن جاء **ابن الأنباري** في القرن السادس الهجري؛ حيث استوى (علم أصول النحو) على يديه علمًا واضح المعالم والمبادئ، راسمًا له الحدود والتقسيمات جامعًا ما بين لغة أصول الأصوليين ولغة النحاة وهذا في ضوء علم أصول الفقه.

ب- أسباب تأثر ابن الأنباري بأصول الفقه: يبدو أن ابن الأنباري كانت له أسباب موضوعية وذاتية دفعته لتقليد الفقهاء في منهجهم ومقاييسهم؛ لأجل بناء أسس علم أصول النّحو على غرار منهج الأصوليين ويمكننا إجمال هذه الأسباب في:

- حاول ابن الأنباري توضيح الصّلة القائمة بين الفقه والنحو من خلال إجراء مقارنة وموازنة لما لمسه من مناسبة بينهما كون أن الفقه معقول من منقول، وكذلك أن النحو معقول من منقول؛

– سعى ابن الأنباري إلى استكمال النقص الذي يعاني منه النحو العربيّ؛ كونه يفتقر إلى العلم بأصوله ممّا استدعاه هذا الأمر إلى الاستفادة من تجربة الفقهاء في بنائهم علم أصول الفقه.

– كان السبب الرئيس لهذا التأثر طلب أهل الفضل والعلم ليؤلف في علم أصول النحو مثلما هو ماثل عند الأصوليين في علم أصول الفقه.

– انتماء ابن الأنباري للمذهب الشافعي، وكذلك دراسته للفقه وعلومه، أسهم بشكل واضح في توجيه تفكيره وأسلوب تأليفه وفق ما يمليه عليه مذهبه الفقهي، وتتجلى نزعته المذهبية في تعريفاته ومصطلحاته وتقسيماته، ويوضح هذا الأمر جميل إبراهيم علوش بقوله: "ويبدو أن دور ابن الأنباري بالنسبة إلى أصول النحو كدور الشافعي بالنسبة إلى أصول الفقه، فالمؤرخون ينسبون إليه وضع هذا العلم مع أن أركانه كانت معروفة من قبله. وقد يكون ابن الأنباري مدفوعا بشافعيته، قد تأثر بالإمام الشّافعي فحاول أن يصنع في النحو ما حاول سلفه في الفقه"[40] وهذا ما جعله لا يخرج عن المنهج الشافعي في البناء والتأسيس لأصول النّحو.

– سعيه الدؤوب في مواصلة الإبداع والتجديد والابتكار التي يتصف بها ابن الأنباري؛ حيث ألف حوالي مئة وثلاثين مصنفا في اللّغة والأصول والزهد، وأكثرها في فنون العربية وتشير مراجع ابن الأنباري إلى عدد من هذه المصنفات، أذكر منها: أسرار العربية، والجمل في علم الجدل، وأصول الفصول في التّصوف، والزهرة في اللغة، والإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين وحلية العربية، والفصول في معرفة الأصول[41] وغيرها.

– إن ابن الأنباري ذو ثقافة موسوعية، فهو عالم بالنحو وأحواله، والفقه وأصوله، وعلم الكلام وفروعه وكل هذا أسهم في تحقيق التّأثر بهذه العلوم في بناء علم أصول النحو.

– يقرر جميل إبراهيم علوش بأن الثقافة الدّينية كانت مهيمنة على الحياة العلمية في ذلك العصر، ممّا دفع ابن الأنباري لإخضاع علم أصول النّحو لأصول الفقه، انطلاقا من اعتقاده أنّ كلّ العلوم الدّينيّة واللّغويّة هي تبع للقرآن الكريم وَخَادِمة له[42]. وهكذا أسهمت المؤثرات الفقهية في بلورة علم أصول النحو عند ابن الأنباري موضوعًا ومنهجًا.

ج – صور أثر أصول الفقه في كتاب لمع الأدلة: إن المتصفح لكتاب لمع الأدلة للوهلة الأولى يجد أنه موجز في تصنيفه ومختصر في عرضه للمسائل الأصولية، فالكتاب يحوي تقريبًا على ستين صفحة تتوزع فيها ثلاثون فصلا، في كلّ فصل بحث فيه كل ما له

علاقة بعلم أصول النحو، بدءًا بالتّعريف بهذا العلم مع بيان فائدته وقيمته، ثمّ يُعرّج على أقسام الأدلة النحوية، كما يُحدّد لكلّ دليل معناه وأقسامه وشرطه، نحو: النقل وأقسامه والقياس وأنوعه والاستدلال وأشكاله، والاستحسان وشروطه واستصحاب الحال وأحواله. إذ تناول ابن الأنباري كلّ هذا مستأنسا بما يقدمه علم أصول الفقه من منهج في التأليف وطريقة في التحليل والمعاجلة ويظهر هذا جليًّا في التّشابه في الألفاظ والمصطلحات وفي تحديد الأدلة وكذلك في كيفية الاستدلال وصياغة القواعد الأصوليّة، فأغلبها جاءت من صميم علم أصول الفقه. وأما مظاهر تأثر كتاب لمع الأدلة بأصول الفقه فيكمن عرضها فيما يأتي:

– منهجيته في التأليف: إنّ منهج التّأليف الذي اتبعه ابن الأنباري في عرض محتوى علم أصول النحو في هذا الكتاب من حيث التقسيم وتوزيع فصوله وترتيب موضوعاته هو مقتبس من منهج الفقهاء، فالمتتبع لنظام الترتيب والتقسيم لأصول النحو التي تفرعت منها الفروع يجدها مثل ما هو في أصول الفقه؛ أي أنه قسّمها إلى النقل والقياس واستصحاب الحال، وهو متطابق تماما مع تقسيم الأصوليين لأصول الفقه، كما أنه تناول القياس وأركانه على نمط أسلوب الفقهاء؛ حيث ذكر أركانه الأربعة وهي: الأصل والفرع والعلة والحكم. وهو نقل حرفي لما هو موجود عند علماء الأصول.

– طريقته في وضع وتحديد دلالات المصطلحات: اعتماد ابن الأنباري في تقرير المصطلحات على أسلوب التقريب والموازنة من ناحية، أو اقتراض المصطلحات من أصول الفقه من ناحية أخرى أثناء وضع وضبط مصطلحات أصول النّحو محاولا تكييفها وفق خصوصيات الدّرس النّحوي ومقاصده؛ حيث استثمر في المصطلحات الفقهيّة ومعانيها وعَمِل على تحوير دلالاته وإلباسها معنى نحويا جديدا أو أخذها كما هي دون إحداث أيُّ تغيير فيها، بغية استكمال النّقص الذي يحتاجه أصول النّحو من مصطلحات؛ كون هذا العلم لم ينشأ ضمن الدّارسات النّحوية وحده؛ بل كان يتكئ ويسترشد بمنهج علم أصول الفقه من خلال ما يقدمه من مصطلحات. ومن الأمثلة على هذا، استخدامه لكثير من مصطلحات الفقه في تشخيص تحديد دلالات المصطلحات نحو: النّقل والتّرجيح والدّليل العقلي والحمل على المعنى، الاستدلال والحكم والتّرجيح واستصحاب الحال، كما أنّه قام بتقسيم القياس إلى ثلاثة أقسام وهي: قياس الطّرد وقياس الشّبه وقياس العلّة، وهذه التّقسيمات والمصطلحات الّتي وظّفها أخذها من فقهاء الأصول.

– تأثّره بالمذهب الفقهيّ: إنَّ المتتبع للمصنفات التي ألّفها ابن الأنباري لاسيّما إنتاجه النّحوي نجدها متأثرة بالمذهب الشّافعي؛ حيث ألفيته يأخذ بآراء فقهاء الشّافعيّة وأصولهم خطوة خطوة، فقسّم أصول النّحو تقسيما يشابه تمامًا ذلك التّقسيم الذي ارتضاه الفقهاء لأصول الفقه، كما أنّه نقل إلى أصول النّحو جميع الاصطلاحات الّتي استخدمها الفقهاء في أصولهم، وهذا الإتباع للمذهب الشافعي كان على وعي منه، وهو بنفسه يصرّح بهذا قائلا: "إنَّما صنفته على ترتيب المسائل الخلافيّة بين الشّافعي وأبي حنيفة"[43] فغرضه من التّأليف هو الانتصار لمذهبه في إثبات ما وصلوا إليه من أحكام شرعيّة؛ لكون أن أصول النّحو تمثل أحد الركائز الرئيسة الّتي يستند إليها الفقهاء في استنباط الأحكام أو تأويل النُّصوص الشَّرعية، ولهذا أخضع هذا العلم لمذهبه الفقهيّ.

– أسلوبه في التّحليل والمعالجة: إنّ أثر الأسلوب الفقهيّ الأصوليّ في كتابات ابن الأنباري واضح وجليّ، لاسّيما في الرّسالتين (الإغراب في جدل الإعراب) و(لُمع الأدلة في أصول النّحو) فهو متأثر بشكل كبير بهذا الأسلوب، فالقارئ للوهلة الأولى للرسالتين أو لكتبه النحوية الأخرى يشعر كأنّه يقرأ في كتب علم أصول الفقه لا في أصول النّحو؛ إذْ نجد هيمنة الأسلوب الفقهيّ الأصولي في معالجة الظواهر النّحوية والأصوليّة، ويوضّح لنا هذا التّأثر جميل علوش أثناء حديثه عن تقصير ابن الأنباري في وضع المصطلحات الفقهيّة في موضعها الصّحيح من اللّغة والنّحو، ولاسيما مسألة شروط النّقل والتّواتر، فيقول: "وهو موقف يختلف عن موقف ابن الأنباري الذي واجه المسألة دون تحقيق أو تثبت بل دون أن يشعر القارئ أنه انتقل من عالم الفقه إلى عالم اللّغة والنّحو"[44] وذهب جميل علوش إلى أبعد من هذا، إلى القول بأنّ ابن الأنباري أثناء معالجته لأصول النّحو لم يضع حدًّا بينه وبين أصول الفقه، لقد كان يذهل أحيانًا عن نفسه، فيتصّور أنّه يخوض في موضوعات الفقه، وكان الأجدر به أن يضع الحدود بينهما حتى لا يبقى سائبًا بين الموضوعين.[45] وهذا يعني أن ابن الأنباري هيمن عليه التفكير الفقهي في دراسة ومعالجة المسائل الأصولية النحوية على درجة عالية من التداخل بينهما.

– مصادره في أصول النحو: لم تعثر الدّراسات التي تناولت كتاب (لمع الأدلة) تحقيقًا ودراسةً في المصادر التي استمد منها ابن الأنباري في تأسيس أصول النّحو؛ لكونه لم يشر إلى ذلك في هذا الكتاب؛ بل يعبر عن أخذه من غيره بإحدى العبارات الآتية: فذهب

الأكثر إلى كذا، وذهب آخرون إلى كذا أو يقول: وزعم بعضهم، وقال بعض أكابر العلم، وغيرها من العبارات الّتي لا تحدد بالضّبط المصادر التي استقى منها واعتمد عليها ابن الأنباري، إلاّ أنَّ التواتي بن التواتي يعتقد أنّه قد أفاد من كتاب الخصائص إفادة عظيمة لما بينهما من تشابه واضح في مباحث القواعد العامة الأصولية ولاسيّما الموضوعات المتعلقة بالسّماع والقياس والعلّة وإن لم يُشرْ ابن الأنباري إلى كتاب الخصائص(46)، وكما أسلفنا الذكر أنه كان يأخذ عن الأصوليين والفقهاء فكلّ ما يذكره عن القياس والعلّة والاستحسان واستصحاب الحال قد أقتبسه من كتب الفقه وأصوله.

رابعًا: جهود السيّوطي في استكمال معالم أصول النّحو: لقد مرّ التّأليف في مجال أصول النّحو بعد ابن الأنباري بفترة استرخاء وتراجع تجاه هذا العلم؛ حيث لم تشهد حركة ملموسة في تطوير علم أصول النّحو؛ بل بقي على هذا النحو دون الحاجة إلى تكرار التّأليف أو التّجديد فيه، حتّى نهاية القرن التّاسع الهجري؛ حيث جاء جلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر السّيوطي فألّف كتابين مشهورين هما: (الأشباه والنّظائر في النّحو) وكتاب (الاقتراح في علم أصول النّحو) فضلا عن مباحث تخص بعض أدلة النّحو منثورة في كتابه (المزهر في علوم اللغة وأنواعها) ويمثل كتاب الاقتراح في هذا البحث أنموذجًا لدراسة أثر أصول الفقه في توجيه أصول النّحو؛ لكونه يُعدّ الذروة التي وصل إليها هذا العلم؛ إذ عمل السّيوطي على جمع جهود النُّحاة السابقين في أصول النّحو، وأضاف إليها بعض المباحث التي لم تتناول من قبله؛ إذ نجد صاحب هذا الكتاب يُقرّ بها، فقال في مقدّمته: "هذا كتاب غريب الوضع عجيب الصّنع، لطيف المعنى، طريف المبنى، لم تَسْمحْ قريحةٌ بمثاله ولم ينسج ناسج على منواله في علم لم أُسبق إلى ترتيبه، ولم أُتقدّم إلى تهذيبه، وهو أصول النحو الذي بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه، وإن وقع متفرّقاتُ كلام بعض المؤلفين، وتشتت في أثناء كتب المصنفين فجمعه وترتيبه صُنْعٌ مخترع، وتأصيله وتبويبه وضْعُ مبتدَع(...) وقد سمّيْته بـ(الاقتراح في علم أصول النحو) ورتبته على مُقدّمات وسبعةِ كتب"(47) فالقول يشير إلى إدعاء السّيوطي بأن له فضل السّبق في ابتكار علم أصول النّحو على نحو يتصف بالتميز والرّيادة عن من سبقه في هذا المضمار، إلاّ أنّ هذا الإدعاء لقي ردودًا مختلفة من قبل الباحثين؛ حيث وقف هؤلاء إزاء هذا الإدعاء على رأيّين هما: رأي أوّلٌ؛ مُنكر بأن يكون

السّيوطي هو المؤسس الأوّل لهذا العلم، ورأيٌ ثانٍ؛ يقرّ بأنّ السّيوطي هو الذي استكمل أسس هذا العلم وحدّد معالمه، ووضّح حدوده.

أ– خصائص منهج التأصيل النّحوي عند السيوطي: ولعلّ من المفيد أن أشير إلى أنّ النّقد الذي وجّه إلى السّيوطي من قبل بعض الدّارسين– هو في واقع الأمر–لا يُنقص من قيمة الكتاب، ولا من جهده العلمي فيه، وهذا بشهادة منتقديه، إلاّ أنّ إدعاءه بالسّبق والأولية في تأسيس علم أصول النحو هو الذي جعله أمام هذا النقد. وإذا أردنا إجمال ما ذُكر عن جهود السّيوطي في علم أصول النّحو يمكن جَمعها في:

– محاولة السّيوطيّ جمع جميع ما أُلّف في هذا الفن ممن سبقه، آخذا فقط ما يراه متَّسِقًا مع منهجه ومع مقاصده التي حدَّدها.

– سَعْي السّيوطيّ إلى التّقريب بين أصول النحو وأصول الفقه من خلال استخدامه مصطلحات علم أصول الفقه، نحو تقسيمه للحكم النّحوي إلى واجب وممنوع وحسن وقبيح ومباح، وهذا التقسيم يتطابق مع تقسيم الأصوليين للحكم الشّرعيّ.

– تناول السيوطي الأدلة النحوية بالبحث التّفصيلي من النّاحية الّتي حددها علم أصول الفقه وهي البحث في حجية هذه الأدلة وكيفية الاستدلال بها.

– اتّسم أسلوب السّيوطي في كتاب الاقتراح أثناء تقرير الأصول وتبويب المسائل ومعالجة القضايا النحوية بالسهولة والوضوح، وكذلك التلخيص والإيجاز في العرض والتحليل والشرح مبتعدًا عن التّشعب والاستطراد في المسائل الّتي لا تحتاج إلى ذلك.

– لقد قام السيوطي بإضافة بعض القضايا الّتي أغفلها سابقوه نحو ما أغفله ابن الأنباري لاسيما مسألة إجماع أهل البلدين أو العرب.

– تفرد السيوطي في عرض مادة علم أصول النحو عن من سبقه في أنه قام بترتيب الكتاب بحسب ما يقتضيه علم الأصول، وهو ما لم يقم به ابن جني، فكتابه يحوي ما يتصل بالأصول وما هو خارج عنها، كما أن ابن الأنباري لم يوفق في ترتيب كتابه، وأهم ما يميز كتاب السيوطي ترتيبه الموافق للموضوع، فإذا كان علم الأصول يبحث عن الأدلة الإجمالية وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدل، فقد تناول السيوطي هذه الأدلة في فصول مستقلة سماه كتابا؛ حيث جعل الكتاب الأول في السماع والثاني في الإجماع، والثالث في

القياس والرابع في الاستصحاب، والخامس في أدلة شتى والسادس في التعارض والترجيح والسابع في أحوال مستنبط النحو.

وخلاصة القول في هذا المبحث، أنّ أصول النّحو عمومًا قد تأثّر بمختلف الاتجاهات الفقهيّة والّتي عملت منذ الوهلة الأولى على توجيه إنتاجه ومساره الأصولي؛ لكون الفقهاء قد سبقوا النّحاة إلى تدوين أصول الفقه؛ حيث عملوا على تدوينه أواخر القرن الثاني للهجرة، في حين كانت أولى المحاولات لجمع الأصول النّحوية في القرن الرّابع الهجري. كما استمر الرّبط بين أصول النّحويين وأصول الفقه منذ البدايات الأولى في نشأة أصول النّحو على يد ابن جني وقليل من سابقيه، إلى نهاية مراحل التّأليف في أصول النّحو عند السّيوطي. وهذا يؤكّد أن الممارسة الأصوليّة كانت مبكرة عند الأصوليين قبل أن تنتقل إلى النّحاة، فكان ابن جنّي هو الذي صرّح بها ووضح أمرها ودلّ على مكانتها في كتابه (الخصائص) وأوّل من وضع أصول النّحو على طريقة علم الفقه وعلم الكلام. كما صرّح ابن الأنباري أيضا بهذه العلاقة في عدد من مؤلفاته النّحوية لاسيّما (لمع الأدلة) من خلال اعتبار أنّ أصول النّحو محمولة على أصول الفقه، ثم يأتي السّيوطي بعده فيحذو حذوه ولعلّ(الاقتراح) هو أوضح كتب الأصول المبنيّة على الأصول الفقهيّة؛ لأنه جمع فيه الشتات من كتب الأصول واللّغة والأدب وأيضا كتابه (الأشباه والنظائر في النّحو) الذي سلك بالعربيّة سبيل الفقه.

وبهذا العرض الموجز لمسار نشأة أصول النّحو، يتّضح أنّ الكثير من آراء النّحاة كانت متأثّرة بأساليب الأصوليّين وأحكامهم، حتّى بعد أن استقلت العلوم بعضها عن بعض، فهم لا يذكرون القاعدة النّحويّة حتّى يُبادروا إلى أصول الفقه يبحثون فيه عن الشّبيه والنّظير. وهذا التّأثّر نلمسه بصورة واضحة في الكتب النّحوية الثّلاثة الّتي تناولت الأصول النّحويّة بالتّنظير، وهي: الخصائص ولُمع الأدلة والاقتراح؛ حيث أشارت جميعها إلى التّشابه والصّلة الوثيقة بين أصول النّحو وأصول الفقه؛ إذ حملت الأصول النّحويّة على نظيرتها الفقهيّة. وعليه؛ فقد استمرّ الرّبط بين أصول النحّويين وأصول الفقه منذ بداية الحديث عن أصول النّحو على يد ابن جنّي ومرورًا بابن الأنباري ووصولا إلى نهاية مراحل التّأليف في أصول النّحو عند السّيوطي.

الهوامش:

1- عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، دط. بيروت: دت، دار الجيل، ص501.

2- عبد البر، جامع بيان العلم وفضله، تح: أبو الأشبال الزهري، دط. المملكة العربية السعودية: 1414هـ–1999م دار ابن الجوزي ج2، ص55–56.

3- محمد أبو زهرة، أصول الفقه، دط. القاهرة: دت، دار الفكر العربي، ص11.

4- نفسه، ص11–12.

5- محمود سليمان ياقوت، أصول النحو العربي، دط. الكويت: دت، دار المعرفة الجامعية، ص 64.

6- جمال الدين على بن يوسف القفطى، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1. القاهرة: 1406هـ . 1986م، دار الفكر، ج4، ص1.

7- نفسه، ج2، ص165.

8- ابن الأنباري، نزهة الألباء فى طبقات الأدباء، تح: إبراهيم السامرائي، ط3. الأردن: 1405هـ– 1985م، مكتبة المنار ص 94.

9- مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسات اللغة والنحو، ط2. مصر:1377هـ– 1958م، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ص276.

10- أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ط6. القاهرة: 1988م، علم الكتب، ص79.

11- سعيد الأفغاني، في أصول النّحو، دط. دمشق:1994م، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، ص 100.

12- علي أبو المكارم، أصول التفكير النّحوي، ط1. القاهرة:2007م، دار غريب للطباعة والنشر والتّوزيع، ص16–17.

13- محمد المختار ولد ابّاه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، دط. منشورات المنظم الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم إيسيسكو:1417هـ– 1996م، ص157.

14- المرجع نفسه، ص156.

15- ابن جني، سر صناعة الإعراب، تح: مصطفى السقا وآخرون، ط1. سوريا: 1954م، ج1، ص6.
16- محمود سليمان ياقوت، أصول النحو العربي، ص326–327.
17- محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ط4. القاهرة: 1410هـ–1989م، عالم الكتب، ص5.
18- أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، ط3. مصر:1988م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج1، ص277.
19- شوقي ضيف، المدارس النحوية، ط7. القاهرة: دت، دار المعارف، ص257.
20- ابن جني، الخصائص، ج1، ص2.
21- نفسه، ص163.
22- نفسه، ص33.
23- محمود سليمان ياقوت، النحو العربي تاريخ – أعلامه – نصوصه – مصادره، دط. مصر: 1994م، دار المعرفة الجامعة، ص211.
24- حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع، ص58.
25- شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص268.
26- ابن جني، الخصائص، ج1، ص 53.
27- نفسه، ص 163.
28- عدنان محمد سليمان، السيوطيّ النحويّ، ط1. بغداد: 1976م، دار الرسالة، ص199.
29- محمد المختار ولد ابّاه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ص195.
30- ابن جني، الخصائص، ج1، ص67.
31- نفسه، ج1، ص1.
32- التواتي بن التواتي، محاضرات في علم أصول النحو، ص44.
33- عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو تح: سعيد الأفغاني، دط. سوريا: 1377هـ– 1957م، مطبعة الجامعة السّورية، ص23.
34- ابن الأنباري، لمع الأدلة، ص2.
35- ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، ص20–21.

36– ابن الأنباري، الإنصاف فى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تج: محمد محي الدين عبد الحميد، ط4. القاهرة: 1971م، مطبعة السعادة،ج1، ص5.
37- ابن الأنباري، لمع الأدلة، ص 2.
38- ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، ص21.
39- نفسه، ص21.
40- جميل إبراهيم علوش، ابن الأنباري وجهوده في النحو، رسالة دكتوراه مقدمة إلى معهد الآداب الشرفية في جامعة القديس بيروت:1977م، ص148.
41- ابن الأنباري، نزهة الألباب في طبقات الأدباء، تح: إبراهيم السامرائي، ط3. الأردن: 1405 هـ– 1985م، مكتبة المنار، ص6–7.
42- جميل إبراهيم علوش، ابن الأنباري وجهوده في النحو، ص 152.
43- ابن الأنباري، الأغراب في جدل الإعراب، ص5.
44- جميل علوش، ابن الأنباري وجهوده في النحو، ص157.
45– نفسه، ص 158.
46- التواتي بن التواتي، محاضرات في أصول النحو، ص49.
47- جلال الدين عبد الرحمن أبي بكر السّيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تح: محمّد حسن محمّد حسن إسماعيل،ط2. لبنان:2006م، دار الكتب العلمية، ص10.